

بعثة الأمم المتحدة في السودان.. حسابات وتعقيدات

انقسام حاد بين القوى السياسية بشأن المرشحين الدوليين



حمودك أمام مهمة شائكة

المرحلة الانتقالية بسلا، وتأسيس نظام مدني ديمقراطي. إذا كان تحديد هوية رئيس البعثة الأممية يمر بهذه المطبات، فالمهمة نفسها قد تتعرض لازمات أكبر، وتخضع لمزيد من التسييس من جانب جهات معينة، الأمر الذي يقلل من فرص أداء البعثة لدورها في هدوء، وبدلاً من أن تصبح خارطة الطريق التي يسير عليها المبعوث واضحة تزداد غموضاً، ويعيد السودان تكرار نماذج أممية فاشلة. ولذلك فالاختيار وطريقته وشخصية المبعوث من العوامل التي تسهم سلباً أو إيجاباً في جلب الأمن والاستقرار للسودان.

التعيين على التحضيرات التي تقوم بها البعثة حالياً تمهيداً لانتشارها فعلياً، حيث يعارض وفد الخبراء دوره بحرية تامة الآن ليكون مطلعاً على كامل التفاصيل.

عندما لجأت الحكومة السودانية إلى مجلس الأمن لتعيين بعثة سياسية، كانت تترك أن المرحلة الانتقالية تواجه تحديات جمة، وتريد أن تعبرها دون الصدام مع المؤن العسكري، فرأت أن هذا الطريق يمثل وسيلة جيدة لتجاوز المطبات التي يمكن أن تعترضها، وكانت تتصور أن المهمة سوف تمرّ ببسر، خاصة أن المكون المدني في الحكومة يعمل على إبعاد البلاد عن هيمنة المؤسسة العسكرية.

لم يعتقد حمودك، الذي سعى بنفسه إلى إدخال الأمم المتحدة كطرف مباشر في إدارة المرحلة الانتقالية، أن يكون اختيار رئيس للبعثة معضلة كبيرة أو يصبح محل منافسة بين القوى الكبرى، ما ينذر بان المهمة برمتها يمكن أن تواجه مشكلات.

تتقسم القوى السياسية في السودان بين المرشحين الدوليين، وهي التي يمكن أن تلعب دوراً في ترجيح كفة أحدهما، لأن الفروقات طفيفة، والتركيز ينصب على من يضمن للسودان تخطي

تضاربا في المصالح كمتزوج من سودانية، ما أدى إلى تاجيل البت في تحديد اسم رئيس البعثة.

بين الحكومة والمعارضة

يميل رئيس الحكومة السودانية عبدالله حمدوك، إلى جانب المرشح الفرنسي، والذي تربطه به علاقة شخصية جيدة، كما يحظى بتقدير الرئيس إيمانويل ماكرون، وقد يكون أكثر قدرة على جذب المزيد من التمويل المادي من دول الاتحاد الأوروبي، لأن السودان في حاجة إلى المزيد من الدعم الاقتصادي في هذه المرحلة الحرجة. يؤيد رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان، مرشح جنوب أفريقيا، باعتباره من أبناء القارة، وله باع طويل في أزماتها، كما أن دولته تشغل رئاسة الاتحاد الأفريقي في الدورة الحالية، ما يساعد على تطوير علاقات الخرطوم بهذه المؤسسة التي أسهمت بدور كبير في توقيع الوثيقة الدستورية.

ومع أن التجاذبات حول اسم الشخصية التي تتولى رئاسة بعثة الأمم المتحدة دخلت مجالاً واسعاً، فإن الحكومة تصرص على عدم تأخير

لمساومات وضغوط كبيرة، وسط تشابك العديد من الأزمات الإقليمية مع مصالح بعض القوى الكبرى، وليس بالضرورة أن يكون التشابك مباشراً أو من قبيل الحصول على مكاسب عاجلة، فتكفي الرغبة بولة كبرى في حرمان أخرى من هذه الميزة كي يتعثر التعيين، ويواجه مشكلات تضاعف من تخطي عقباته الظاهرة.

لعل الخلاف الدائر بشأن اختيار مبعوث أممي جديد يرأس بعثة الدعم في ليبيا، عقب استقالة رئيسها غسان سلامة منذ حوالي خمسة أشهر، يكشف إلى أي درجة أن هذا المنصب دخل دائرة المناورات، ومن واقع الدور المؤثر الذي يقوم به صاحبه في تحديد سياقات الأزمة التي يتولى إدارتها، وما تحمله انتماءاته من انعكاسات على التطورات، فقد أدى ميل سلامة للفريق التابع لحكومة الوفاق في طرابلس إلى فشلها في أداء مهمته، وعندما تخلت عن منصبه ظلت التهمة العالقة به هي انحيازها للتيار الإسلامي.

تركت التجربة السلبية للمبعوث الأممي إلى ليبيا مسارات لدى بعض القوى الإقليمية والدولية، ما أفضى إلى تفسير التأخير الحاصل في اختيار البديل، بعكس المبعوثين الخمسة الذين سبق تعيينهم في ليبيا، حيث كانت المهمة أسهل وتتم عبر تفاهات كبيرة.

أخذت شخصية المبعوث الأممي تضفي بريقها أو خفوتها على الأزمات المفتوحة في مجالات مختلفة مؤخراً، ولم يحالف عدد كبير ممن شغلوا هذا المنصب النجاح، حيث تحتاج العملية إلى توافق بين القوى الكبرى، والدولة المعنية، عند التعيين وما يليه من توجهات ومهام على الأرض، عندما يكون النظام السياسي منهاراً، مثل ليبيا واليمن، أو مغضوباً عليه، مثل سوريا حالياً والعراق سابقاً.

وفي حالة السودان، هناك نظام حاكم به قدر من التماسك السياسي، من الواجب مشاركته في اختيار المبعوث الجديد ليتمكن من أداء مهمته، فإذا لم يكن الاختيار بالتفاهم مع الخرطوم سوف تواجه البعثة مشكلات مضاعفة، ويمكن الحكم مبكراً عليها بالفشل، لأنها لن تجد تعاوناً حقيقياً من السلطة الحاكمة. تسعى فرنسا لتجريب كفة بليارد، واستمالة الخرطوم وبعض القوى الدولية لدعم هذا الاختيار، غير أن الرجل لا يحظى بترحيب كل من روسيا والصين وأبديتا اعتراضات واضحة عليه، وتحاولان تفصيل الخطوة بسبب ما يوصف بـ"القلق" من التمثيل، حيث يأتي من دولة بعيدة جغرافياً، ويحمل

رئاسة البعثة الأممية، الهادفة إلى مساعدة السودان على الخروج من أزماته، باتت مشكلة عويصة تهدد بانطلاق عمل الهيئة وانتظارات السودانيين لها. ورغم زيارة وفد أممي إلى الخرطوم لحل هذا الخلاف إلى أن الأمور ما تزال تراوح مكانها بسبب التباينات الدولية والمحلية الحادة حول الشخصية المرشحة لهذا المنصب.

من المسؤولين، وشكلها مجلس السيادة لضبط التعاون ومنع انحراف البعثة عن أهدافها المعلنة، ومتوقع أن يزور الوفد، دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق والشرق، وهي مناطق سيكون للبعثة الأممية مكاتب رئيسية فيها.

أشارت هوية رئيس البعثة جدلاً صاحباً منذ أن أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً بالإجماع، في أوائل يونيو الماضي، ورقمه 2524، نص على تشكيل بعثة في السودان (يونيتامس)، وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، أن يعين سريعاً مبعوثاً لرئاستها تحت البند السادس.

مرشحان وتقديرات متباينة

اقترح غوتيريش، اسم السفير الفرنسي جان كريستوف بليارد، والذي يتمتع بخبرة كبيرة في الشؤون الأفريقية، وله علاقات وثيقة بالسودان، حيث عمل دبلوماسياً في سفارة بلاده بالخرطوم، ومتزوج من سيدة سودانية لها نشاط سياسي ومجتمعي كبير.

حمودك، الذي سعى بنفسه

إلى إدخال الأمم المتحدة

كطرف في إدارة المرحلة

الانتقالية، لم يعتقد أن

يكون اختيار رئيس للبعثة

معضلة كبيرة

يشغل المرشح الفرنسي، منصب نائب رئيس قسم العلاقات الخارجية في مفوضية الاتحاد الأوروبي، وقضى فترة رئيساً لإدارة أفريقيا والمحيط الهندي في وزارة الخارجية الفرنسية، ما يجعله أثيراً لرؤية بلاده وحلفائها الأوروبيين. كما قدم غوتيريش مرشحاً ثانياً من دولة جنوب أفريقيا، نيكولاس هانزوم، وهو خبير في الأمم المتحدة، وله خبرة طويلة في بعثاتها السياسية، وقاد مهام في أفغانستان والصومال، لكن ثمة شكوك حول نزاهته بعد طرده من الصومال. أصبحت عملية تعيين مبعوثين أمميين أكثر صعوبة، لأنها تخضع

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

يتصور البعض أن رئاسة بعثة الأمم المتحدة في السودان عملية سهلة، وسيتم التوافق عليها سريعاً داخلياً وخارجياً، لكن المؤشرات الحالية تشير إلى أن هناك أزمة محتممة حول من سيتولى رئاستها، فالشخصية التي تقود المهمة سوف تلعب دوراً مهماً في مدى الخروج بهذا البلد من المشكلات التي يعاني منها.

يعبر الشخص وخلفياته السياسية عن توازنات من نوع جديد أخذه في التصاعد، فلم تعد الكفاءة أو الخبرة السبيل الوحيد لاختيار مبعوثي المنظمة الأممية العريقة، حيث دخلت العديد من العوامل في مسألة تحديد هوية من يشرف على البعثات الأمنية والفنية التي تدير عملية التحول في بلد بحجم السودان مليء بالازمات المعقدة.

وصل إلى الخرطوم قبل أيام فريق التخطيط للبعثة الأممية الخاصة بمساعدة السودان، وسط ضجيج سياسي يتعلق برئاستها، تجاهله الفريق ليستثنى له القيام بإعداد الخيارات المناسبة لمرحلة نشر العناصر على الأرض، والمقرر أن تبدأ رسمياً بنهاية الشهر المقبل.

تنتهي هذه المرحلة وفقاً للوثيقة الدستورية الموقعة بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير بعد حوالي 28 شهراً، وربما تستمر أكثر من ذلك، إذا جرى اعتبار بداية المرحلة الانتقالية منذ التوقيع على اتفاق سلام شامل بين الخرطوم والجبهة الثورية، كمنظمة لفصائل مسلحة وتنظيمات سياسية في مناطق الهامش، بمعنى أن هذه المرحلة لم تبدأ بعد فعلياً، وقد تطول مدتها.

يضم الوفد الأممي الذي يزور السودان خبراء في مجالات التحول السياسي والانتقال الديمقراطي وحقوق الإنسان والمساعدات الفنية لإعداد الدستور والتضير للانتخابات ودعم عملية السلام، وحشد الموارد الإنمائية والاقتصادية وتقديم الدعم التقني، وحث الدول المانحة والمؤسسات الدولية على مساعدة السودان. أجرى الوفد سلسلة من الاجتماعات مع اللجنة الوطنية الخاصة بالتنسيق في هذا الملف، وتضم عدداً

التطرف اليميني يجبر ألمانيا على إعادة هيكلة قوات النخبة

أوليفر توفينغ نيا

برلين - إثر استنساخها لتنامي خطر نفوذ اليمين المتطرف في ألمانيا وفصائله التي هزت قوات النخبة على مدى السنوات الثلاث الماضية، تسعين السلطات إلى وضع خطط إصلاحية تحد من تزايد هذا النفوذ، الذي يشكل "تهديداً لامن في ألمانيا".

وحذرت وزيرة الدفاع الألمانية، أنيغريت كرامب - كارينباور، مؤخراً، من نفاذ صبر السلطات تجاه تنامي فصائل اليمين المتطرف داخل وحدات القوات الخاصة أو النخبة "الكوماندوس"، على خلفية اكتشاف مخبأ أسلحة داخل ممتلكات جندي بها، شمال ولاية سكسونيا، ودعت كرامب - كارينباور القوات الخاصة "كي أس كي" للمشاركة

بشكل بناء في عملية الإصلاح اللازمة التي تسعى إليها الدولة، مشددة على مدى الحاجة إليها هذه الفترة، في ظل المخاوف المتزايدة بشأن تعميق الفكر اليميني المتطرف.

وأكدت المسؤولة الألمانية أن إعادة التنظيم المخطط للقوات الخاصة، لا ينبغي أن يفهم على أنه عقاب بل "اختبار".

وحذرت من تنامي "ثقافة القيادة السامة" داخل قوات مكافحة الإرهاب في "كي أس كي"، قائلة إن "حل الوحدة العسكرية وتشكيل وحدة جديدة أمر مطروح، إذا ما فشلت جهود الإصلاح في تحقيق نتائج ملموسة بحلول الـ31 من أكتوبر 2020". وكشفت أنه سيتم حل الفوج الثاني من الكوماندوس، حيث اعتبرت أنه نقطة انطلاق أنشطة اليمين المتطرف داخل تلك القوات، وبذلك ستصبح القوات

الخاصة في الجيش الألماني مكونة من ثلاثة أفواج، وتأتي حملة وزيرة الدفاع، لإخماد جذوة نزعات اليمين المتطرف داخل الجيش الألماني، رداً على رسالة من ضابط كوماندوس حث فيها كرامب - كارينباور على التخلي العاجل لخصم هذا الأمر.

واتهم الضابط مدربين وضباط كبارا في الوحدة بزرع فكرة "ثقافة التقبل السامة"، التي يتم بها قمع الشكاوى من نفوذ اليمين المتطرف.

وفي إطار خطة إعادة هيكلة الوحدة، بات من المرتقب تحويل عمليات الكوماندوس قدر المستطاع إلى الوحدات الأخرى، كما أن قوات النخبة لن تشارك في الوقت الحالي في التدريبات والمهام العسكرية الدولية. وتم الكشف عن الأزمة التي ضربت أروقة القوات الخاصة، في أعقاب قرار مجلس الوزراء الأخير بتعديل القانون العسكري للبلاد، والذي يسهل الإجراءات التأديبية بحق الجنود، سواء بسبب سلوكهم المتطرف أو أي فعل مشين يقومون به.

وجاء اتخاذ حزمة من التدابير داخل وحدات القوات الخاصة، كرد فعل على سلسلة طويلة من الحوادث اليمينية المتطرفة شملت أفراداً عسكريين.

كما أنشأت كرامب - كارينباور فريق عمل لحل هذه الأزمة، من أجل التصدي للانقذات الكثيرة التي طالتها بسبب تصاعد التطرف اليميني، وكان قائد الوحدات الخاصة بالجيش الألماني، ماركوس كرايمتاير، استنكر تنامي التوجهات اليمينية المتطرفة بين عناصر الكوماندوس، وفي كلمة أمام القوات



اليمين المتطرف يتسلل إلى الجيش الألماني

500

يميني متطرف داخل القوات

المسلحة وفق تقديرات هيئة

مكافحة التجسس الألمانية

من جانبها، اتفقت إيغا هويغل، المفوضة البرلمانية الجديدة للقوات المسلحة، مع كرامب - كارينباور في مخاوفها بشأن هذه القضية. وقالت هويغل في تصريح صحفي "هناك هيكل وشبكات أيضاً داخل القوات المسلحة الألمانية، تابعة لليمين المتطرف، في الأماكن التي تحدث فيها هجمات عنصرية". وأضافت "قبل أي شيء، يجب النظر في هذا الأمر بدقة، ومن ثم يجب القيام بإجراءات سريعة". وفي الوقت نفسه، قال رئيس حزب المعارضة "مجموعة اليسار البرلمانية" ديتمار بارتش "إن الأفكار والأوهام اليمينية

المتطرفة والإرهابية داخل القوات المسلحة الألمانية ليست لها علاقة بمسألة نهاية الخدمة العسكرية الإجبارية". ولفت بارتش في تصريح صحفي إلى أن الأمر يتعلق "بثقافة هذه القوات التي سمحت بذلك لعقود"، في إشارة إلى التقارير التي قدمت أواخر التسعينات، بشأن الحوادث اليمينية المتطرفة داخل وحدة "كي أس كي". وكانت مجموعة من ثلاثة ضباط صف قدموا "تحية هتلر" خلال حفل تخرج، لكن الحادثة وقعت قبل تأسيس وحدة الكوماندوس، دون أن يهتم بها أحد لسنوات عديدة.

وفي أبريل 2017، في حفلة وداع لقائد كوماندوس بالقوات الخاصة، ذكرت تقارير أن جنوداً عرفوا موسيقى الروك النازية، كما قاموا بإلقاء التحية النازية المحظورة في ألمانيا.

وتأسست وحدة القوات الخاصة الكوماندوس الألمانية عام 1996، لكن صورة الوحدة تم تشويهها في 2003، عندما أجبر قائدها آنذاك على التقاعد المبكر بعد اتهامه بوجود علاقات وثيقة بينه وبين المتطرفين اليمينيين، الأمر الذي أثار على سمعة الوحدة حتى يومنا هذا. وتنتهبه هيئة مكافحة التجسس العسكرية الألمانية "ماد"، في وجود ما لا يقل عن 500 يميني متطرف داخل القوات المسلحة للبلاد.

وكشفت السلطات الألمانية جهودها للقضاء على التطرف في صفوفها، حيث عينت 90 موظفاً جديداً العام الماضي في الهيئة (ماد)، لتقديم التصاريح الأمنية والتحقيق في التطرف السياسي داخل القوات المسلحة.